

Distr.: General
2 April 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الثانية

تشكيلة غينيا - بيساو

١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨

مذكرة معلومات أساسية عن الوضع في غينيا - بيساو

موجز

تهدف ورقة المعلومات الأساسية هذه إلى المساعدة في المناقشات بشأن تشكيلة غينيا - بيساو التي ستجري من أجل وضع إطار عمل استراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو. وقد أفادت الورقة من العرض الذي قدمه رئيس وزراء غينيا - بيساو أمام الاجتماع الخاص بتشكيلة غينيا - بيساو في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وتقرير البعثة الاستكشافية الذي قدمه رئيس الاجتماع الخاص بتشكيلة غينيا - بيساو، والذي نوقش في الاجتماع المعقود في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وتقدم هذه الورقة نظرة عامة موجزة للوضع السياسي والاقتصادي الحالي في غينيا - بيساو، وتنظر في الخطط والأطر التي وضعت لدعم جهود التعافي والتنمية بعد انتهاء نزاع ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وتلقي الضوء على أولويات بناء السلام وتحدياته في هذا البلد؛ وتقدم نظرة عامة على المبادرات الإقليمية والدولية، بوصفها مقدمة لالتزام لجنة بناء السلام بإزاء غينيا - بيساو وتخلص إلى بضعة مقترحات لتوجيه القيمة المضافة لذلك الالتزام.

وتشمل أولويات بناء السلام وتحدياته التي تم تحديدها في العروض المختلفة التي قُدمت بشأن غينيا - بيساو ما يلي: إصلاح الإدارة العامة؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ ومكافحة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة؛ وتعزيز التدريب الفني التقني



وتشغيل الشباب؛ وتلبية احتياجات الجماعات المهمشة؛ وإصلاح الهياكل الأساسية، لا سيما في قطاع الطاقة وإعادة تنشيط الاقتصاد.

وثمة اعتراف متزايد بأن تعزيز عملية بناء السلام في غينيا - بيساو تحتاج لبدل مجهود خاص من أجل تعزيز المصالحة الوطنية وتقوية الملكية الوطنية لعملية التنمية، وإصلاح أو إنشاء مؤسسات تمكن الحكومة من إدارة أفضل لكافة جوانب السياسة العامة التي تشمل المسائل السياسية والأمنية والإنمائية.

ولذلك يمكن للجنة بناء السلام إضافة قيمة إلى ارتباطها بغينيا - بيساو، عن طريق المساهمة في الجهود الرامية إلى معالجة أولويات بناء السلام وتحدياته التي يواجهها هذا البلد. وتحتاج التركيبة الخاصة من التدابير وسلسلة الإجراءات التي يمكن أن تتخذها لجنة بناء السلام إلى استعراض لطبيعة البرامج التي يجري تنفيذها ونطاقها بغية تحديد الفجوات والمبادرات التي يمكن أن تملأ تلك الفجوات، وإيجاد أوجه التلاحم بين البرامج، لتلبية الاحتياجات العاجلة للحكومة وأن يوضع في الاعتبار التقدم الذي أُحرز حتى الآن في كل مجال من مجالات أولويات بناء السلام.

أولا - مقدمة

- ١ - في رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، طلبت حكومة غينيا - بيساو إلى الأمين العام وضع غينيا - بيساو على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وقد وجه الأمين العام انتباه مجلس الأمن إلى هذه الرسالة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧.
- ٢ - وفي بيان رئاسي مؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أحيط مجلس الأمن علما بطلب الحكومة أن يتم إدراجها على جدول أعمال لجنة بناء السلام، وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ كتب رئيس مجلس الأمن إلى رئيس لجنة بناء السلام يطلب مشورتها بشأن الوضع في البلد فضلا عن مجموعة من المسائل المحددة.
- ٣ - وأنشأت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، في اجتماعها المعقود في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تشكيلة غينيا - بيساو تحت رئاسة ماريا لويزا ر. فيوتي الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عُقد أول اجتماع لتشكيلة غينيا - بيساو، ودعي أعضاء آخرون للمشاركة. وفي هذا الاجتماع أعلنت الرئيسة أنهما تعتزم القيام بمهمة استكشافية في غينيا - بيساو لإجراء اتصالات مع الحكومة. وقامت بتلك الزيارة الميدانية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ولدى عودتها قدمت إفادة إلى الاجتماع القطري المخصص لغينيا - بيساو في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨ قدم مكتب دعم بناء السلام في اجتماع غير رسمي لتشكيلة غينيا - بيساو ورقة معنونة "رسم خرائط موارد بناء السلام في غينيا - بيساو وفجواته".
- ٤ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، شارك وفد من حكومة غينيا - بيساو برئاسة رئيس الوزراء مارتينو دافا كابي ويضم وزراء الدفاع السيد ماركيانو باربيرو وزير المالية إيسوفو سانا ووزير الدولة للتعاون الدولي روبرتو فيريرا كاشيو في الاجتماع بشأن تشكيلة غينيا - بيساو الذي عقد في نيويورك، وعرضوا أولويات بناء السلام وتحدياته. وتحدث ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو في الاجتماع أيد فيه عرض الحكومة.
- ٥ - وتهدف ورقة المعلومات الأساسية هذه إلى المساعدة في المناقشات بشأن تشكيلة غينيا - بيساو من أجل وضع إطار عمل استراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو. وتقدم الورقة نظرة عامة موجزة للوضع السياسي والاقتصادي الحالي في غينيا - بيساو؛ وتنظر في الخطط والأطر التي وُضعت لدعم جهود الإنعاش والتنمية بعد انتهاء الصراع وذلك في أعقاب انتهاء الصراع في ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وتلقي الضوء على أولويات بناء السلام وتحدياته في هذا البلد؛ وتقدم نظرة عامة عن المبادرات الإقليمية والدولية، بوصفها مقدمة لارتباط

لجنة بناء السلام بغينيا - بيساو؛ وتخلص إلى بضعة مقترحات لتوجيه القيمة المضافة لذلك الالتزام.

ثانياً - السياق

ألف - الوضع السياسي والأمني

٦ - يتسم الوضع السياسي في غينيا - بيساو، منذ صراعها المسلح في ١٩٩٨-١٩٩٩، بالتقلب الذي تمثل في التغير السريع للحكومات، على خلفية من الانقسامات الداخلية فيها بين الأحزاب السياسية، والتوترات بين العسكريين والمدنيين. غير أن تقدماً أُحرز في السنوات الأخيرة نحو إعادة النظام الدستوري. لكن لا يزال الوضع السياسي في غينيا - بيساو هشاً بسبب التوترات بين الجيش والحكومة، وضعف قدرات مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات العامة.

٧ - وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، وقعت الأحزاب السياسية الثلاثة الكبرى وهي: الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر وحزب التجديد الاجتماعي والحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد، ميثاقاً وطنياً للاستقرار السياسي لمدة ١٠ سنوات واتفاقاً بشأن الاستقرار البرلماني والحكومي. وبموجب تلك الاتفاقات، احتفظ الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر بمنصب رئيس الوزراء ووُزعت المناصب الوزارية على النحو التالي: ٤٠ في المائة للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر ومثلها لحزب التجديد الاجتماعي و ١٧ في المائة للحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد و ٣ في المائة للأحزاب الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدى ميثاق الاستقرار إلى تشكيل حكومة جديدة ذات قاعدة عريضة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ برئاسة رئيس الوزراء مارتيو دافا كابي من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر. وعند تخصيص المناصب الوزارية حصل حزب التجديد الاجتماعي على أقل من ٤٠ في المائة، مما أدى إلى حدوث توترات بين أعضاء الميثاق.

٨ - وبدأت الحكومة منذ توليها السلطة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، في إعادة الاستقرار السياسي وزيادة الثقة الدولية التي كانت قد تأثرت سلباً بسبب النزاع المسلح في ١٩٩٨-١٩٩٩ وحالة الغموض السياسية المستمرة. وقد اتخذت الحكومة الجديدة تدابير لمعالجة الأزمة الاقتصادية الراهنة وتحسين الإدارة العامة، بما في ذلك مكافحة الفساد ونجحت في تشجيع المانحين بقيادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على استئناف دعمهم. وأقرت مجموعة من الإجراءات بغية تحقيق الإصلاح المالي وإحلال الاستقرار في أيار/مايو ٢٠٠٧.

٩ - ورغم قيام المؤسسة العسكرية بدور نشط في السياسات الوطنية في الماضي، فهي تقف الآن خارج الساحة السياسية. غير أن عدم وجود خطة شاملة لإصلاح القطاع الأمني، إلى جانب عجز الحكومة عن تزويد الجيش باحتياجاته الأساسية أدبا في الماضي إلى عدة محاولات فاشلة للتسريح مما أسفر عن عمليات تمرد ومحاولات انقلاب متكررة.

١٠ - لكن مؤخرا، حظيت أحدث خطط إصلاح القطاع الأمني، التي عُرضت على دوائر المانحين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ خلال مؤتمر المانحين بجنيف، بدعم الجيش. ودُشنت الخطة الوطنية خلال احتفال أقيم في البرلمان في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ ومن المتوقع أن يسهم التنفيذ الناجح للخطة والانتهااء منها في إحلال الاستقرار السياسي في البلاد.

١١ - وفيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات، دعا الرئيس جواو برناردو فييرا في تموز/يوليه ٢٠٠٧ على الملأ إلى إجراء انتخابات مشتركة في عام ٢٠٠٩ تجمع بين الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٠٠٨ والانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٠، متعللا بالحاجة إلى توفير النفقات. وأكد رئيس لجنة الانتخابات الوطنية أن غينيا - بيساو ليست في وضع مالي يسمح لها بتنظيم انتخابات برلمانية كما كان مقررا. ورغم عدم تحديد موعد رسمي بعد، فقد تقرر حاليا أن تجرى الانتخابات البرلمانية فيما بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ومن المقرر أن تُجرى الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٠ على أن تعقبها انتخابات محلية لإتمام الدورة الانتخابية بالكامل. ومع أن النجاح في إجراء الانتخابات التشريعية سيشكل تطورا إيجابيا، فهو لن يمر بلا مخاطر لأنها ستكون أيضا فترة ضعف متزايد للبلد ولاستقراره. بيد أن الانتخابات الحزبية المقررة في المستقبل القريب، مثل مؤتمر الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر والسباق على زعامته المقرر أن تجرى في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل يمكن أن تؤدي إلى عدم الالتزام بالجدول الزمني المحدد للانتخابات، الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقبه على الجدول الزمني للجنة بناء السلام في غينيا - بيساو.

١٢ - وأسهم استخدام أراضي غينيا - بيساو كنقطة عبور لأنشطة تهريب المخدرات بين أمريكا اللاتينية وأوروبا في زيادة زعزعة استقرار الوضع السياسي. ويشكل ضعف المؤسسات، لا سيما فيما يتعلق بقدرات الشرطة والقضاء، تحديات إضافية في معالجة هذه المشكلة. ويشير تزايد مجموعة من حوادث تهريب المخدرات والأسلحة والمهجرة غير الشرعية إلى أن ضعف مؤسسات الدولية يسمح بزيادة مقلقة في الأنشطة الإجرامية.

١٣ - وإضافة إلى تهريب المخدرات، تواجه غينيا - بيساو حاليا أخطارا ناشئة تتعلق باستخدام أراضيها كملاذ للإرهابيين. أو أراضيها. وبعد التهديد بالقيام بعمليات انتقامية

ضد غينيا - بيساو من قبل مواطنين موريتانيين أُلقي القبض عليهما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في بيساو لصلتهما بقتل أربعة سائحين فرنسيين في موريتانيا، تشكلت لجنة خاصة للدفاع والأمن الوطنيين للإشراف على تعزيز مؤسسات واستراتيجيات مكافحة الجريمة في غينيا - بيساو. وطلبت السلطات المساعدة من شركائها الخارجيين نظرا لضعف قدرة الحكومة على مراقبة حدودها الوطنية بصفة خاصة.

باء - الوضع الاقتصادي

١٤ - بعد مرور عشرة أعوام تقريبا على الحرب الأهلية، لا يزال اقتصاد غينيا - بيساو ضعيفا ويعاني من سلسلة من المشاكل الهيكلية. وفي عام ٢٠٠٧، قدر النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢,٧ في المائة، مما يعكس فقط انتعاشا جزئيا في صادرات جوز الكاجو واستئناف تدفقات المانحين. ومن المقرر أن تحدث زيادة في النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ ومن المتوقع أن يتحسن الوضع المالي في عام ٢٠٠٨ عندما يبدأ تنفيذ برنامج الطوارئ المالي الذي وضعته الحكومة. وإن كان التحدي المالي الرئيسي ما زال يتمثل في عدم كفاية العائدات المحلية لتغطية النفقات العامة الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة المستمرة في أسعار النفط تؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد في غينيا - بيساو مما يفاقم من العجز الحالي في حساباتها.

١٥ - وفي الوقت نفسه، لا يزال الاقتصاد يعتمد بشدة على محصول جوز الكاجو وما يتصل به من صادرات. وأسفرت الممارسات الضعيفة في إدارة محصول جوز الكاجو عن عدم بيع نسبة عالية منه أو بيعه بأسعار أقل من متوسط المعدل الدولي بكثير. وإضافة إلى ذلك، لا يزال القطاع المالي، برغم أهميته في الانتعاش الاقتصادي المستدام متخلفا. وسيكون تشجيع إيجاد مناخ موات لقطاع الأعمال بوضع أطر قانونية وتنظيمية تؤدي إلى زيادة المدخرات والاستثمارات، إلى جانب تحسين الاستقرار السياسي والقطاع العام الأساسي المطلوب، أمرا حيويا للانتعاش الاقتصادي.

١٦ - وتتميز غينيا - بيساو بصغر سكانها، حيث أن ما يقرب من ٥٠ في المائة من السكان في سن الخامسة عشرة أو أقل. وتعد معدلات البطالة العالية جدا لا سيما بين الشباب، أحد دواعي القلق وتحتاج إلى معالجة لكفالة تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

١٧ - ورغم الالتزام الواضح بتحسين الإنفاق العام، فالحكومة ليست في وضع يسمح لها بتعديل الوضع المتردي لميزانيتها. ودعم الميزانية أمر حيوي لكفالة قدرة الحكومة على سداد التزاماتها من الرواتب والتي ما زالت تتسم بوجود متأخرات. كما أن البلد مثقل بالديون

ويحتاج لرفع أعباء الديون بالكامل عن كاهله. ومن ثم تحتاج غينيا - بيساو للحصول باستمرار على منح ومعونات ميسرة في المدى المتوسط.

١٨ - وخلال الأشهر الأخيرة، بذلت حكومة غينيا - بيساو جهودا ملحوظة لاستعادة ثقة المجتمع الدولي لا سيما المؤسسات المالية الدولية، من خلال تنفيذ تدابير تشديد السياسات المالية ومكافحة الفساد. ومن ثم التزم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي أعقابهم مانحون ثنائيون وإقليميون ومتعدّدو الأطراف، بإعادة الارتباط بغينيا - بيساو. وقدم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في هذا الإطار مساعدة طارئة بعد انتهاء النزاع لغينيا - بيساو في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قدرها ٥,٦ مليون دولار (على دفعتين منفصلتين). ويمكن أن يؤدي الأداء المرضي لاستيعاب هذه المساعدة إلى تمهيد الطريق نحو التوصل إلى ترتيبات تتعلق بمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو واحتمال حصولها على إعفاء من الديون. بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. وقد وصلت غينيا - بيساو إلى "نقطة القرار" بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ عام ٢٠٠٠، ووفقا للظروف الراهنة، لا يتوقع موظفو صندوق النقد الدولي أن تصل إلى "نقطة الإنجاز" قبل عام ٢٠١٠. ويعد التخلص من متأخرات الديون المحلية أيضا أحد الأولويات الفورية وتجري حاليا مراجعة للرصيد المتراكم.

١٩ - بيد أن قاعدة المانحين لا تزال محدودة والمبادرات الحالية تعاني غالبا من نقص التمويل، فيما يتعلق بمدفوعات وتعهدات الشركاء الثنائيين والإقليميين ومتعددي الأطراف لغينيا - بيساو. وتعد الجماعة الأوروبية أبرز الشركاء متعددي الأطراف لغينيا - بيساو. فقد قدم صندوق التنمية الأوروبي التاسع للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ مبلغا قدره ٨٠ مليون يورو لغينيا - بيساو. ووقع صندوق التنمية الأوروبي العاشر (٢٠٠٨-٢٠١٣) مؤخرا اتفاقا في لشبونة بشأن م ظروف مبدئي للبرمجة بقيمة ١٠٠ مليون يورو. وقدمت الجماعة الأوروبية دعما إضافيا على سبيل الحافز لغينيا - بيساو بشريحة قيمتها ٢٣ مليون دولار، استنادا إلى سلسلة من الالتزامات المتعلقة بالحكم. ويعد صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من أصحاب المصالح الإقليميين شركاء مهمين لغينيا - بيساو، وتعتبر البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرازيل الدول المانحة الثنائية الرئيسية فيما يتعلق بالمنح والمساعدات الفنية.

٢٠ - وتُعد قدرة البلد على استيعاب كميات ضخمة من المساعدات الخارجية عنصرا مهما لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى زيادة المساعدات. فالقدرة الاستيعابية للاقتصاد الكلي

لغينيا - بيساو محدودة وقدرة الأمم المتحدة الفعلية الحالية يمكن أن تواجه مخاطر تتصل بذلك.

ثالثاً - الأطر والخطط الوطنية الحالية: نقطة الدخول لجهود حفظ السلام

٢١ - في الوقت الذي تبدأ فيه لجنة بناء السلام التزامها بإزاء غينيا - بيساو، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاستراتيجيات وأطر العمل الحالية المتعلقة بالسياسات التي يمكن البناء عليها، مع كفالة اتباع نهج منسق ومتجانس ومتكامل إزاء التحديات التي تواجه البلد.

٢٢ - ووضعت الحكومة ورقة لإستراتيجيتها الوطنية للحد من الفقر وخطة لإصلاح القطاع الأمني.

٢٣ - وتقوم ورقة استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ على أربعة مجالات سياسية عريضة تشمل:

(أ) تعزيز الحكم وتحديث الإدارة العامة وكفالة استقرار الاقتصاد الكلي؛

(ب) تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل؛

(ج) زيادة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والهياكل الاجتماعية الأساسية؛

(د) تحسين الظروف المعيشية للجماعات المهمشة.

وتتسم بعض الجوانب الرئيسية لبناء السلام تحت كل واحدة من المجالات الأربعة العريضة ذات الأولوية بأهمية كبيرة بالنسبة لدعوة لجنة بناء السلام المتوقعة لتعبئة الموارد وتنسيق الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف الحالية والمتوقعة.

٢٤ - أما خطة إصلاح القطاع الأمني فهي إطار العمل الشامل الذي وضعتة الحكومة لإعادة هيكلة القوات المسلحة وإصلاح القطاعين الأمني والقضائي. ويدور إصلاح القطاع الأمني حول القطاعات الثلاثة الرئيسية التالية:

(أ) الدفاع: التركيز على برنامج إعادة هيكلة قطاع الدفاع وإعادة تحديد حجمه؛ وبرنامج تحديث قوات الدفاع؛ وبرنامج لإعادة دمج الأفراد المسرحين؛ وبرنامج لبناء قدرات حفظ السلام والقدرات الأمنية دون الإقليمية؛

(ب) الأمن ومكافحة الجريمة: مع التركيز على برنامج إعادة هيكلة القطاع الأمني؛ وبرنامج تحديث قوات الأمن؛ وبرنامج بناء القدرات للحد من الجريمة المنظمة؛ وبرنامج الأمن والمواطنة؛

(ج) تعزيز الإصلاحات: مع التركيز بشكل خاص على برنامج العدل والأمن؛ وبرنامج تحسين الظروف المعيشية للمناضلين الوطنيين من أجل الحرية؛ وبرنامج بناء السلام والمصالحة الوطنية؛ وبرنامج بناء القدرات من أجل تنفيذ الإصلاح.

٢٥ - وتنص خطة إصلاح القطاع الأمني على تخفيض حجم القوات المسلحة وإقامة حرس وطني وقوات جديدة للشرطة والأمن. وسترکز هذه القوات على كبح التدفق المتزايد للمخدرات التي تمر عبر الإقليم الوطني وغيرها من السلع التي يتم تهريبها إلى داخل البلاد. ورغم جهود التسريح التي لم تنجح من قبل، يبدو الجيش ملتزماً بالخطة الأخيرة كما جاء في حفل افتتاح البرلمان في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢٦ - وفي منتصف عام ٢٠٠٧، وُضع مشروع تجربي رائد قابل للبقاء مهدد لوضع البرامج التجريبية لإصلاح القطاع الأمني لن يؤدي إلى إعادة ضم الأفراد المسرحين إلى القوات المسلحة ومهد الطريق أيضاً إلى إصلاح حقيقي متعمق للقطاع الأمني. وفي إطار برنامج أكبر لإصلاح القطاع الأمني دُشن مؤخرًا، تلقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة على سبيل المساعدة المالية من حكومة نيجيريا من أجل مشروع يهدف إلى توفير تدريب على المهارات المهنية لكبار ضباط القوات المسلحة لغينيا بيساو في البرازيل. وقد وُضع هذا المشروع في إطار آلية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن برنامج الحكومة لإصلاح القطاع الأمني، من أجل توفير سبل المعيشة لأفراد القوات المسلحة المسرحين. وسيتم تنفيذه بموجب شراكة بين حكومة غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذه قريباً.

٢٧ - وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، قامت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بوضع خطة تشغيلية لمكافحة ومنع تهريب المخدرات إلى غينيا - بيساو ومنها. والخطة التشغيلية مدتها ثلاثة أعوام (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) وتنص على ما يلي: (أ) إنشاء وظيفة مستشار دولي تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة جرائم المخدرات المنظمة في غينيا - بيساو؛ (ب) إنشاء وحدة متخصصة داخل الشرطة القضائية للتحقيق في تهريب المخدرات والجريمة المنظمة ومكافحتها؛ (ج) تعزيز القدرة القضائية على الملاحقة القضائية وإصدار الأحكام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات والجرائم المنظمة؛ (د) إصلاح إدارة السجون؛ (هـ) إتاحة سجون ومراكز احتجاز مناسبة في غينيا - بيساو؛ (و) تحسين الوصول إلى العدالة في مواقع رائد مختارة؛ (ز) تحسين قدرات الكشف والحظر من خلال وضع مناهج تدريبية في هذا الشأن؛ (ح) تحسين مراقبة الحدود من خلال

زيادة القدرات على الحركة والاتصالات والاستخبارات؛ (ط) تحسين مراقبة الأنشطة الاقتصادية والمالية التي تجرى في غينيا - بيساو عن طريق تحسين المعرفة بالتدفقات المالية والأنشطة الاقتصادية غير المبلغ عنها وإنشاء نظام تشغيلي فعال لمكافحة غسيل الأموال؛ (ي) إقامة نظام فعال لمكافحة الممارسات الفاسدة والقضاء عليها في غينيا - بيساو؛ (ك) زيادة قدرة شرطة الأمن العام على إنفاذ القانون والنظام بين مواطني غينيا - بيساو؛ (ل) تحسين حماية المواطنين العاديين ووصولهم إلى القضاء من خلال دعم برنامج دور القضاء في مجمل المقاطعات الثماني؛ (م) تحسين الوصول إلى القضاء من خلال التركيز على الأطفال في النظام القضائي؛ (ن) مواصلة إعادة هيكلة وتعزيز إدارة السجون.

٢٨ - ويقوم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠٠٨-٢٠١٢ على ما يلي: (١) الحكم؛ (٢) النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛ (٣) الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية. وقد استُمدت هذه الأولويات الثلاثة مباشرة من ورقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ومن التقييم القطري المشترك. وتحت بند الحكم، تعترف منظومة الأمم المتحدة وتعزيز قدرة الدولة على الحكم مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وسيادة القانون ومبادئ الإدارة الشفافة والفعالة للموارد الوطنية. ويعتزم إطار الأمم المتحدة الحالي للمساعدة الإنمائية تنفيذ عدد من المشاريع لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك دعم المؤسسات الوطنية في تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل والحد من الفقر؛ وتطوير القدرات الإنتاجية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتشجيع إنتاج الأغذية المحلية المتنوعة والصحية؛ وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمنظمات المجتمعية والشركات على إنفاذ مبادئ الإدارة السليمة وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وأخيراً، يعتزم إطار الأمم المتحدة الحالي للمساعدة الإنمائية تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة للأشخاص المهمشين وتحسين التنمية المستدامة لرأس المال البشري في المؤسسات الوطنية. وتلقى إطار الأمم المتحدة حتى الآن تمويلاً يعادل خمس التكاليف الإرشادية فقط.

٢٩ - وتواصل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني القيام بدور مهم في الحوار البناء وعملية المصالحة، كما تبين من مبادرة المجلس العام التي تهدف إلى الجمع بين أصحاب المصالح الاجتماعية والسياسية والدينية. وتمثل هذه المبادرة، التي أطلقها في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ الرئيس فييرا تحت الرعاية المشتركة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛ وتمثل مبادرة المجلس العامة في إجراء سلسلة من الحوارات التي تهدف إلى خلق مناخ موات لبناء توافق آراء بشأن مصادر عدم الاستقرار والأسباب الجذرية للتراع وأولويات التنمية.

رابعاً - أولويات بناء السلام وتحدياته ومخاطره

٣٠ - تم أثناء البعثة الاستكشافية التي قام بها رئيس تشكيلة غينيا - بيساو، وخلال عرض الحكومة المقدم إلى لجنة بناء السلام، إضافة إلى اللقاءات المتعددة مع ممثلي الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، تحديد جملة من أولويات بناء السلام. وتشمل هذه الأولويات إصلاح الإدارة العامة؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ ومكافحة الاتجار بالمخدرات؛ وتعزيز سيادة القانون؛ وتوفير إمدادات موثوقة من الطاقة للمساعدة على زيادة الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد؛ وتقديم المساعدة في الانتخابات المقبلة؛ وبناء القدرات في مجال التدريب المهني للشباب؛ وتلبية احتياجات الفئات المستضعفة؛ وتقديم حوافز لإعادة تنشيط الاقتصاد.

٣١ - وتتشابه تحديات بناء السلام التي تواجه غينيا - بيساو مع تلك التي تواجه بلدانا أخرى خارجة من الصراع. والعديد من تلك المشاكل وأولويات بناء السلام الناشئة عنها مترابطة فيما بينها. وكان لعدم الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو أثر مباشر سلبي في الحالة الاقتصادية في البلاد، التي قوضت بدورها بشكل خطير قدرة الحكومة على التصدي للمشاكل الهائلة في قطاعي التعليم والصحة. وهناك أيضا صلة واضحة بين إصلاح القطاع الأمني وانتعاش الاقتصاد، مع الأخذ بعين الاعتبار كون النجاح في إصلاح القطاع الأمني يتوقف على مدى فاعلية إعادة إدماج الأفراد العسكريين المُسَرَّحين في المجتمع. وسيتربط على المعالجة الناجعة لكلا المسألتين أثر إيجابي في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٣٢ - ويعد صون السلام والأمن أمرا جوهريا بالنسبة للجهود المنسقة والمطردة لمكافحة الفقر. ومن أجل القضاء على الفقر، يلزم تحقيق نمو اقتصادي، بينما لكي يتحقق نمو اقتصادي، يلزم وجود هياكل أساسية صالحة للاستعمال ومناسبة، لا سيما ما يتعلق منها بالطاقة على وجه الخصوص، التي لا غنى عنها من أجل زيادة إنتاج السلع والخدمات. وتسبب الافتقار إلى تنوع الاقتصاد والأداء الاقتصادي الضعيف للبلد، والذي تفاقم بمعدلات بطالة عالية، إلى وضعية مالية هشّة، حالت بدورها دون تمكّن الحكومة من تقديم الخدمات الأساسية اللازمة لإحلال سلام مستدام ودائم. ويعد كسر هذه الدوامة، التي تتشابك فيها بشكل دقيق حالات انعدام الاستقرار المتكررة في الجوانب الاقتصادية والمؤسسية والسياسية، أمرا حاسما بالنسبة لمجابهة تحديات بناء السلام في البلد.

ألف - إصلاح الإدارة العامة

٣٣ - لقد أقرت حكومة غينيا - بيساو منذ زمن طويل بأن الإدارة العامة القائمة ضعيفة وتحتاج إلى إصلاح. فقد أعاق الافتقار إلى إصلاحات للقطاع العام قدرة الحكومة على تقديم

الخدمات الاجتماعية الأساسية، بينما أحدث الحجم الضخم نسبيا للخدمة المدنية صعوبات في دفع المرتبات، وشجع على الفساد. فكان التأخر في دفع مرتبات الموظفين المدنيين سببا جذريا للعديد من الإضرابات، وساهم في زعزعة الاستقرار السياسي. وفي الوقت نفسه، تسبب الإخفاق في تقديم خدمات اجتماعية أساسية في خيبة أمل الناس في قدرة حكومتهم على تلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية. وإجمالاً، فإن النهوض بالإدارة الاقتصادية، بما في ذلك مكافحة الفساد، سيكون أمراً حيوياً بالنسبة لتحسين أداء الخدمة المدنية.

٣٤ - ومن المقرر أن يركز إصلاح القطاع العام على ثلاث مسائل رئيسية هي: تحسين الكفاءة المهنية للقطاع العام عن طريق التدريب؛ وتحديث ممارسات القطاع العام؛ والنهوض بالإدارة المالية العامة. وتحقيقاً لهذا المطلب الأخير، اعتمدت الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٧ برنامجاً أدنى لاستعادة الاستقرار المالي بهدف تحسين الجباية وضبط تنفيذ الإنفاق وتحسين مستوى تدفق النقدية لمعالجة متأخرات المرتبات. وأدت هذه التدابير إلى تحسين العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية.

٣٥ - وهكذا، فإن إصلاح القطاع العام في غينيا - بيساو يعود بمنافع عديدة على بناء السلام. فإصلاح الإدارة العامة سيسمح بتخفيض كبير في فاتورة الأجور التي تدفعها الحكومة، مما يجعل إدارتها أكثر كفاءة، ويسمح للحكومة بتوجيه الموارد المدخلة إلى استثمارات تلمس الحاجة إليها في مجال الخدمات الاجتماعية، في الوقت نفسه الذي تتسنى فيه معالجة بعض الأسباب الجذرية للتدمير في أوساط السكان وموظفي الخدمة المدنية. وسيكون صرف متأخرات المرتبات المستحقة لموظفي القطاع العام مبادرة مهمة لرفع روحهم المعنوية.

باء - تعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني

٣٦ - جرى في الماضي العديد من المحاولات الفاشلة لإصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو. وعاد الكثير من الجنود في نهاية المطاف إلى الخدمة الفعلية حيث كانت شروط التسريح الممنوحة لهم بعيدة كل البعد عن أن تكون مواتية لإعادة الإدماج والاندماج. وسيكون برنامج إصلاح القطاع الأمني الذي أُعلن في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ حاسماً بالنسبة لمعالجة مسائل مثل إعادة تحديد حجم قطاع الدفاع والأمن ليتماشى مع احتياجات البلاد وتسريح جنوده وإعادة إدماجهم، فضلاً عن بناء قدرات قطاع العدل وتعزيز كفاءته؛ وحشد الموارد الوطنية والدولية للاستثمار في القطاع؛ وإشراك المجتمع المدني في تنفيذ الإصلاح.

٣٧ - وقد أدى استخدام أجزاء من البلاد كنقاط عبور لتهرب المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا إلى زيادة إبراز الحاجة إلى تعزيز قوات الشرطة وقوات الأمن في البلد.

وزادت أيضا ظاهرة المخدرات من الحاجة إلى نظام فعال للقضاء والسجون والذي يفتقر حاليا إلى القدرة التقنية والمعدات والإطار القانوني لمسايرة الجرائم المدنية والجنائية على حد سواء.

٣٨ - ويعد وجود قضاء مستقل وفعال أساسا لسيادة القانون. وسيكون تعزيز قطاع القضاء أمرا جوهريا لغرس سيادة القانون في السياق الديمقراطي في البلاد الآخذ في التطور. فسيادة القانون هي المادة اللاصقة التي ستربط بين إصلاح القطاع الأمني والعملية الديمقراطية في البلاد. وبينما يسمح عقد انتخابات دورية بمساءلة الجمهور للقادة السياسيين، فإن الشرعية الانتخابية ستمكّن القادة السياسيين من ممارسة السلطة الفعلية على القوات المسلحة. ومن ثم، فقد باتت كفالة إجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية أمرا حاسما لتعزيز سيادة القانون في البلاد.

٣٩ - ويتطلب النجاح في إجراء الانتخابات أعمالا تحضيرية مناسبة مع التركيز بوجه خاص على تسجيل الناخبين وشن حملة توعية عامة، فضلا عن صرف متأخرات المرتبات إلى موظفي اللجنة الانتخابية. وبالفعل، فإن عدم دفع متأخرات المرتبات يشكل مصدر إحباط وتوتر متعاضمين، وقد يعيق إجراء الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٨ بطريقة سلسة. وسيكون تمويل هذه الاحتياجات حاسما بالنسبة للتنظيم السلس للانتخابات المقبلة. ومع ذلك، فإن الموارد التي تمت تعبئتها لا تزال قاصرة بشكل كبير عن تغطية التكاليف التقديرية.

جيم - الاتجار بالمخدرات

٤٠ - يجري الاعتراف على نطاق واسع بأن الاتجار بالمخدرات يشكل أحد التهديدات الجديدة للاستقرار السياسي للبلاد. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت غينيا - بيساو نقطة عبور مهمة للمخدرات المهربة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. وقدرات غينيا - بيساو في مجال إنفاذ القانون محدودة جدا، مما يعيق إجراءاتها في مجالات التحقيق وضبط المخدرات واعتقال المهربين ومحاكمتهم.

٤١ - وتترتب على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو تشعبات بالنسبة لاقتصادها وسياستها على حد سواء، ويشكلان عامل زعزعة للنسيج الاجتماعي - السياسي للبلاد. كما يمثلان تهديدا مباشرا للنظام الدستوري للبلاد والهيكل السياسية والاجتماعية في غينيا - بيساو. وعليه، فليس من الجوهري قطع تدفق المخدرات عبر البلد فحسب، بل أيضا قطع الطريق أمام التدفقات المالية غير المشروعة، بالتركيز على تعزيز قدرات البلد في مجالي الوقاية والردع، فضلا عن التصدي للفساد وضبط التدفقات المالية

الخارجية المرتبطة بغسل الأموال. ومن شأن النجاح في معالجة هذه المشاكل أن يعزز سيادة القانون.

٤٢ - وقد انتدب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أخصائيا أقدم في إنفاذ القانون إلى غينيا - بيساو لمساعدة الحكومة على وضع استراتيجية وطنية لمكافحة هذه المشكلة. والتزم الاتحاد الأوروبي بدعم السلطات الوطنية في ما تبذله من جهود. ووقعت جهات أخرى بينها البرتغال وجنوب أفريقيا اتفاقات تعاون للنهوض بقوات غينيا - بيساو في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. ودعت الحكومة أيضا جيرانها، السنغال والرأس الأخضر وغامبيا، إلى تضافر الجهود من أجل ضبط حدودهم المشتركة.

٤٣ - وأطلق الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حوارا بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات، يتضمن خططاً لوضع استراتيجيات شاملة لمكافحة حركة الاتجار بالمخدرات المتزايدة. وتعتزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، تنظيم مؤتمر إقليمي في أيار/مايو ٢٠٠٨ عن الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا.

دال - تعزيز التدريب المهني وعمالة الشباب

٤٤ - هناك اعتراف عام بأن البطالة المتزايدة في غينيا- بيساو تشكل خطراً على الترابط الاجتماعي والاستقرار السياسي في البلاد. وستتطلب معالجة هذه المشكلة جهوداً دؤوبة لزيادة فرص العمل وإعداد الشباب للاستفادة من تلك الفرص. ويمثل التدريب المهني والتدريب الحرفي لأهداف محددة المدخل إلى تزويد الشباب بالمهارات التقنية اللازمة للمشاركة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

٤٥ - وسيساهم إنشاء مشاريع متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم مساهمة كبيرة في توليد فرص العمل لفائدة الشباب. ودعماً لتلك الجهود، سيكون من المستصوب إنشاء منظمات للتمويل المتناهي الصغر باستطاعتها أن تقدم المساعدة إلى أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وستشمل طائفة المساعدة التي تمنحها مؤسسات التمويل المتناهية الصغر الإقراض والتدريب على إدارة المشاريع التجارية والكفاءة في تسجيل المعاملات المالية.

هاء - إعادة تأهيل قطاع الطاقة

٤٦ - تضررت الهياكل الأساسية لغينيا - بيساو، شأنها شأن معظم البلدان الخارجة من أتون الصراع، بشكل كبير أو باتت غير قابلة للإصلاح. وحسب مصرف التنمية الأفريقي،

فإن النزاع المسلح الذي جرى في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ قد أدى إلى تدمير ٨٠ في المائة من الهياكل الأساسية الاقتصادية للبلاد^(١). وقد تسببت الضائقة المالية التي ألمت بالبلاد خلال السنوات العديدة الماضية في الحد من قدرة الحكومة على القيام باستثمارات عامة في الهياكل الأساسية. والعواقب السلبية لتردي الهياكل الأساسية ملحوظة بشكل بارز في قطاع الطاقة. فالافتقار إلى طاقة موثوقة قد أعاق الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري وساهم في انخفاض النمو الاقتصادي في البلاد.

٤٧ - وتسبب هذا بدوره في تثبيط الاستثمار الخاص والحد من فرص العمالة وإمكانية التنويع الاقتصادي. وتعد معالجة مشكلة الطاقة مسألة جوهرية تحدد آفاق الانتعاش الاقتصادي في الأجل القصير والنمو والتنمية في الأجل الطويل. ويلزم اتخاذ حزمة متنوعة من التدابير لزيادة توليد الطاقة وإمدادها، بما في ذلك إعادة تأهيل منشآت الطاقة الكهربائية الموجودة وإضافة محطات طاقة جديدة لتوسيع المنطقة التي تغطيها إمدادات الكهرباء في البلاد ووضع إطار عمل قانوني وتنظيمي سليم لقطاع الطاقة.

واو - تلبية احتياجات الفئات المستضعفة

٤٨ - مع أن الحكومة لم تكن في موقف يضمن لها توفير أبسط الخدمات الاجتماعية الأساسية لسكانها، فإنها لا تزال مهتمة وملتزمة بتحسين الظروف المعيشية لأضعف فئات سكانها. وقد حددت الحكومة الانتماء إلى الفئات الأضعف على أساس كون الشخص عاجزا عن توفير احتياجاته الأساسية اليومية، مثل الأطفال والنساء والمعوقين والشباب وقدامى المحاربين والمسنين. وتشمل الأولوية توسيع الهياكل الأساسية الصحية والتعليمية وتحسينها، فضلا عن اتخاذ تدابير موجهة لتعزيز خلق فرص العمل وخفض البطالة، لا سيما في أوساط النساء والشباب.

٤٩ - وتعتزم الحكومة، في إطار ورقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، تعزيز الاندماج الاجتماعي - الاقتصادي للفئات الضعيفة، عن طريق تحسين حمايتهم الاجتماعية والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل. وتعتزم الحكومة أيضا وضع برامج محددة لدعم الفئات الضعيفة، منها على سبيل المثال برامج لتعزيز إنشاء مراكز الاستقبال والرصد ومكافحة الأمية في الوسط النسائي.

(١) مصرف التنمية الأفريقي: غينيا - بيساو، ورقة الاستراتيجية الوطنية القائمة على النتائج للحد من الفقر ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ (٢٠٠٥).

خامسا - تمهيد لإشراك لجنة بناء السلام: المبادرات الإقليمية والدولية

٥٠ - منذ انتهاء النزاع الذي امتد في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، تلقت غينيا - بيساو أشكالاً مختلفة من الدعم الإقليمي والدولي. ومع أن هذه الجهود لم تتمكن من معالجة المشاكل المزمنة للبلاد، فإنه يمكن النظر إليها في إطار الاستراتيجيات المستقبلية.

٥١ - وبادر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية كلاهما بجملة من المبادرات الدولية لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام أثناء فترة النزاع في غينيا - بيساو ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥٢ - وفي الوقت نفسه، أنشأ مجلس الأمن في آذار/مارس ١٩٩٩ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وكلفه بولاية تأمين الإطار والقيادة السياسيين لمواءمة وتوحيد الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في البلد، لا سيما أثناء الفترة الانتقالية الممهدة للانتخابات العامة والانتخابات الرئاسية. وصُمم المكتب على وجه التحديد لكي يتبع نهج متكامل لإشراك الأمم المتحدة إلى جانب غينيا - بيساو وتقديم الدعم إلى البلاد على مر السنوات. بيد أنه ظل دائما يعتمد على موارد بشرية ومالية متواضعة لسد الثغرات في الموارد. ونتيجة لذلك، جرى إطلاق عدد من المبادرات الدولية الأخرى للدعوة لدى الجهات الدولية المانحة لصالح غينيا - بيساو.

٥٣ - وقام ١٤ بلدا بإنشاء فريق أصدقاء غينيا - بيساو برئاسة غامبيا في عام ١٩٩٩. ونتيجة لاتساع عضوية فريق أصدقاء غينيا - بيساو وتنوعها وانخفاض الأولوية الاستراتيجية لغينيا - بيساو، فقد عمل الفريق بشكل غير رسمي من أجل المساعدة على حشد الموارد لبناء السلام والتنمية في غينيا - بيساو، وإن كان الأثر المحقق محدودا. وشارك الفريق عن طريق رئيسه في الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٢، أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فريقا استشاريا مخصصا معنيا بالبلدان الأفريقية الخارجة من نزاعات، وأصبحت غينيا - بيساو أول بلد مدرج على جدول أعماله. ويضم أيضا الفريق الاستشاري الذي يرأسه الممثل الدائم لجنوب أفريقيا كلا من البرازيل وغينيا - بيساو وهولندا والبرتغال. واشترك أيضا في أعمال الفريق الاستشاري الممثلون الدائمون لكل من غامبيا (بصفته رئيسا لفريق أصدقاء غينيا - بيساو) وأنغولا (بصفته رئيسا للفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها) ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشكل الفريق الاستشاري آلية مهمة، تتمتع بالشرعية الإجرائية مشفوعة بدرجة عالية من عدم الرسمية

والمرونة. وتمكن من استقطاب الاهتمام بغينيا - بيساو عن طريق نُهج مبتكرة مثل الزيارات الميدانية الدورية، بما في ذلك بعثة مشتركة مع مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتمكن الفريق الاستشاري أيضا من إقامة الاتصال عن كثب مع سائر أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والممثلين الدائمين لبلدان الجوار. كما دأب على الترويج لإقامة "نهج تشاركي" بين الحكومة والجهات المانحة. بيد أن الفريق الاستشاري قد تعثر في تنفيذ توصياته المتعلقة بغينيا - بيساو، لا سيما بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر في البلاد وتلكؤ الجهات المانحة في تقديم دعم مضمون في خضم عدم اليقين السياسي والافتقار إلى النزاهة المالية.

٥٥ - ويشمل فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بتشجيع قوي من رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، محمد بن شامباس، محوري غينيا - بيساو الإقليميين والدوليين الرئيسيين. ودعا فريق الاتصال الدولي في اجتماعه لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الحكومة إلى تعزيز إدارتها الاقتصادية لزيادة الثقة الدولية من أجل التعجيل بالإفراج عن الأموال الضرورية. وأهاب أيضا بالجهات المانحة أن تفي بتعهداتها في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في جنيف المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتسليما من فريق الاتصال الدولي بأهمية تنسيق جهود دعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لغينيا - بيساو، اقترح عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول الأعضاء في الفريق ورؤساء المنظمات المالية الدولية والأمن العام للأمم المتحدة.

٥٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اجتمعت بلدان الاتحاد الأوروبي ومجموعة من البلدان ذات التفكير المماثل لها في لندن وأنشأت فريق أصدقاء إصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو. والغرض من هذه الشبكة هو تبادل المعلومات على نطاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفيما بينها والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى وأمانة المجلس الأوروبي.

٥٧ - وعلى نحو ما يبينه هذا الاستعراض الموجز للمبادرات السابقة، فقد كانت ثمة جهود عديدة متكاملة عموما فيما بينها يبدؤها المجتمع الدولي للفت الانتباه الدولي إلى التحديات الملحة التي تواجه غينيا - بيساو والمساعدة على حشد الموارد للتصدي لها. وبينما كان بعض تلك الجهود مخصصة وغير رسمي ومتواضعا بطبيعته ومحدود الأثر نسبيا، حظي البعض الآخر، مثل جهود الفريق الاستشاري، بدعم دولي قوي لكن لم تنهياً له الأدوات الضرورية للتوصل إلى إجماع المجتمع الدولي على جدول أعمال متفق عليه مع حكومة غينيا - بيساو. ولجنة بناء السلام، بفضل ولايتها الصريحة واستراتيجياتها المتكاملة لبناء السلام مهياً بشكل مناسب جدا لمواصلة ما قام به الفريق الاستشاري من أعمال إلى الآن والاستفادة من

التجارب الواسعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، والتعامل في الوقت نفسه مع المبادرات الجارية والآليات الأخرى.

سادسا - الاستنتاجات

٥٨ - رغم أن غينيا - بيساو ربما لم تكن دائما متصدرة لجدول الأعمال الدولي، فإنها قد استفادت من المبادرات الإقليمية والدولية التي أطلقت لتقديم الدعم إلى البلاد في أعقاب الحرب الأهلية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وأبرزت الورقة المعنونة "تخطيط الموارد وتحديد الثغرات في عملية بناء السلام في غينيا - بيساو" المقدمة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الموارد المالية التي رصدت لمختلف البرامج والمشاريع نتيجة لبعض تلك المبادرات، فضلا عن ثغرات التمويل المتبقية.

٥٩ - ويدشن عمل لجنة بناء السلام مع غينيا - بيساو مرحلة جديدة ومهمة في مجال الدعم الدولي المقدم إلى البلاد. فهي تمثل تعبيرا عن الالتزام الدولي المستمر بمساعدة البلاد على تجاوز إرث الحرب وإرساء أسس الاستقرار السياسي والوثام الاجتماعي والنمو والتنمية الاقتصاديين المطردين.

٦٠ - وهناك اعتراف متزايد بأنه من أجل تعزيز عملية بناء السلام في غينيا - بيساو، يلزم بذل جهود خاصة لتعزيز المصالحة الوطنية؛ والنهوض بالملكية الوطنية لزاما المبادرة في العملية الإنمائية؛ وإعادة تأهيل أو إنشاء مؤسسات من شأنها أن تمكن الحكومة من إدارة أفضل لكافة جوانب السياسة العامة، بما في ذلك العناصر السياسية والأمنية والإنمائية. وهذا ما يقتضي أن يساهم في تنفيذ أولويات بناء السلام في تحقيق تلك الأهداف.

٦١ - وما فتئ الافتقار إلى إحراز تقدم كبير على صعيد المصالحة الوطنية يشكل عاملا مهما في التوترات السياسية الدورية في البلاد. وهناك عدد من التظلمات التي تغذي تلك التوترات. فالحكومة لا تزال مدينة بمتأخرات مرتبات عمال القطاع العام، بمن فيهم موظفو اللجنة الانتخابية. ويشارك الجيش في إصلاحات القطاع الأمني لكن القلق العميق يساوره إزاء ظروف المعيشة في الثكنات، ومدى الدعم السياسي الذي يحظى به تحديث الجيش وإزاء كفاية عمليات الإعداد واستحقاقات تقاعد الجنود بعد تسريحهم.

٦٢ - وفي الوقت نفسه، فإن مؤسسات القطاع العام الضعيفة قد حدت من قدرة الحكومة على وضع سياسة عامة؛ وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وإعداد برامج إنمائية وتنفيذها ورصدها، بطرق منها إشراك شركاء التنمية على نحو نشط في العملية. وهكذا، فإن

اقتران الافتقار إلى المصالحة الوطنية وضعف مؤسسات القطاع العام قد حدّ من فعالية الملكية الوطنية لزام المبادرة في المجال الإنمائي.

٦٣ - وباستطاعة لجنة بناء السلام أن تعطي قيمة مضافة لاشتراكها إلى جانب غينيا - بيساو، عن طريق المساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة تأهيل مؤسسات الدولة وتعزيز الملكية الوطنية لزام المبادرة الإنمائية في سياق معالجة أولويات بناء السلام والتصدي لتحدياته التي تواجه البلاد. وسيستلزم كل من المزيج المحدد للتدابير والترتيب الزمني للإجراءات التي ستتخذها اللجنة استعراضا لطبيعة ونطاق البرامج الموجودة فعلا قيد التنفيذ، بهدف تحديد الثغرات والمبادرات لإنجازها ومواءمة البرامج وتلبية الاحتياجات الملحة للحكومة، آخذة في الاعتبار مدى التقدم المحرز إلى الآن في كل مجال من مجالات أولويات بناء السلام.